



جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة: الثالثة

العام الدراسي: 2023 - 2024

المادة: التحديث في الدول الإسلامية المعاصرة

عنوان المحاضرة: اندونيسيا في عهد سوهارتو

المحاضر: م.د. حميد فارس حسن

الايمل الجامعي الرسمي: [almosawee.hameed@tu.edu.iq](mailto:almosawee.hameed@tu.edu.iq)

ولد سوهارتو عام 1921م ابان الاستعمار الهولندي، لأسرة تشتغل بالزراعة في وسط جزيرة جاوا، وعاش متنقلا بين امه وابيه واقاربه بعد انفصال والديه وهو في الثانية من عمره. تلقى تعليمه في مدرسة جاوية محلية، ثم بعدها عمل في أحد البنوك لفترة قصيرة ليلتحق بعد ذلك بالجيش الهولندي سنة 1940 وفي عام

1942 رقي لرتبة رقيب، وهو ثاني رؤساء اندونيسيا، حكم البلاد على مدى 32 عام من بعد عزل احمد سوكارنو عام 1967م؛ حيث اختير رئيسا مؤقتا لحين اجراء الانتخابات عام 1971 والتي فاز بها هو، وحتى استقالته عام 1998.

لقي سوهارتو، في بادئ الامر، قبولا من جميع افراد الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية او السياسية، فقد راوا ان الالتفاف حوله سيؤدي الى استقرار البلاد واستأصل الوجود الشيوعي، ووجد سوهارتو دعما من الطلاب الذين ساعدوا على تصفية جيوب الحزب الشيوعي، وجرة عمليات اعدام شعبية لقادة الشيوعيين بعدما اذن لهم القادة المسلمين لهم ذلك. مما اكسبه شعبية وقبولا لدى عامة الشعب بسبب قضائه على الحركة الشيوعية. غير انه استخدم سياسة الترقب، فقد تظاهر بادئ الامر بمساندة الاسلاميين لكنه مان تمكن من السيطرة على الوضع السياسي في البلاد انقلب عليهم وعمل على التضيق على المبادئ والممارسات الاسلامية، واعتماد الافكار العلمانية التي امن بها وعدها الاسلوب الامثل لإدارة دفة النظام.

ويلاحظ ان الفرق بين سوكارنو وسوهارتو ان الاول اعتمد الشيوعية مرجعية فكرية واسلوبا في ادارة الدولة وذلك باستبعاده للإسلام عن الحكم علانية، اما سوهارتو فاعتمد العلمانية التي لا تختلف عن الشيوعية في جوهرها، الا ان الفارق بينهما هو ان سوهارتو عمل على ضرب التيارات الاسلامية والدين الاسلامي عامة بشكل خفي وليس بمناصبته العداء السافر كما الحال مع سوكارنو الا ان ما يجمع بينهما هو العمل على تهميش المبادئ الاسلامية وتشويهها تمهيدا للقضاء عليها. ويجب الاشارة هنا الى ان سوهارتو عمل في بداية حكمه على توحيد التيارات السياسية وصهر جميع الايديولوجيات في بوتقة واحدة، وقد وجد حينها قبولا شعبيا واسعا.

لقد التقت الاحزاب الاسلامية حول سوهارتو لاعتقادها انه هو المنقذ لهم وان عهده سيشهد نظاما ديمقراطيا جديدا، يتيح العدل والمساواة للجميع، ولهذا كوفئ (حزب ماشومي) بالاشتراك في ادارة الدولة في الفترة الانتقالية، وقد جاءت هذه المكافأة مقابل ما بذله هذا الحزب من جهد في الكفاح ضد الشيوعيين. هذا وقد كان حزب ماشومي محروما من المشاركة السياسية منذ 6 اكتوبر 1966 ، لكن بعد فترة من حكم سوهارتو تنكر لموقف الحزب واتهمه بانه لا يختلف عن الحزب الشيوعي لأنه يعمل على تغيير فلسفة الدولة وتشكيلها وفق الايديولوجية الاسلامية وكان هذا الرد بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير ، فبدأ التنافر بين سوهارتو وعامة الناس من المسلمين ، اذ رأوا في عدم الاختلاف بينهم وبين الحزب الشيوعي اهانة لذلك اتجهوا الى تأسيس حزب جديد اطلقوا عليه حزب مسلمي اندونيسيا ، الا ان سوهارتو رفض تأسيس

الحزب او مشاركة اي حزب اسلامي بالسلطة ن وقد قام سوهارتو بدءا من عام 1971 ، بتقليص عدد الاحزاب فقد قلصها من عشرة احزاب الى سبعة فقط ، ثم اختزلت الاحزاب السبعة الى ثلاثة احزاب اسلامية ، والحزب الديمقراطي الاندونيسي الذي يضم جميع العناصر النصرانية ، وحزب العمال المدعوم ماديا ومعنويا من قبل الحكومة ، وقد عملت السلطة على محاربة اي محاولة لجعل اندونيسيا تسير على الشريعة الاسلامية ، لذلك رأّت ضرورة اللجوء الى مبادئ البانتساشيلا عند ممارسة الدين ، وهي في هذا الجانب مبادئ غامضة وغير محددة ؛ وقد قامت الحكومة ببناء المساجد العروفة من حيث القبة والمنارة ولكن في شكلها تعبر عن مبادئ فلسفة السلطة . فضلا عن ان بعض العبادات مثل الزكاة والصدقات اطلق عليها زكاة البانتساشيلا ؛ اذ انشأ سوهارتو مؤسسة زكاة تحت هذ الاسم حيث يتم خصم مقدار الزكاة من مرتبات موظفي الدولة شهريا . كما تم اخفار رمز الكعبة من شعار الحزب الاسلامي (اتحاد)، وكان سوهارتو في ادارته للدولة يعول كثيرا على المخابرات والنظام البوليسي، وعمل جاهد على ابعاد الاسلام عن السياسة.

ظل سوهارتو يقاتل من اجل ارساء دعائم البانتساشيلا والعمل على غرسها لدى جيل الشباب بحيث تصبح أيديولوجية ثابتة وراسخة في النفوس فأخذت الحكومة تبذل جهدا لشرح المبادئ الخمس شرحا تفصيليا ، بل ذهبت ابعد من ذلك فأدخلتها ضمن المناهج التربوية في جميع المستويات التعليمية ، بدءا من المرحلة الابتدائية وانتهاء بالمرحلة الجامعية، ودرجت مادة الاخلاق بديلا عن المواد الدينية ، وواضح ان الحكومة كانت تسعى لنزع بذرة الايمان من قلوب المؤمنين ، وزعزعة عقائدهم ، ونشر الافكار الهدامة المنافية لتعاليم الاسلام ، فالحكومة جريا وراء المحافظة على القومية كانت تضحى بالدين ولعل هذا الاتجاه هو الذي ادى الى ثورة شرسة ضد الدولة ليس من قبل المسلمين فقط بل شاركهم اتباع الديانات الاخرى كالنصرانية والبوذية والهندوسية ، لانهم رأوا استحالة اخذ الاخلاق من مبادئ غامضة ومبهمه كالبانتساشيلا التي كانت تهدف الى تشكيك الشعب بدينه وقيمه لذا توحدت جميع الديانات على عدائها للسلطة وافكارها .

وقد ظهرت في إندونيسيا شخصيات تبنت الفكر العلماني منها؛ نور خالص مجيد (ولد عام 1939م والده أحد أهم زعماء المسلمين التقليديين في اندونيسيا). ان ظهور الفكر الليبرالي كان يرمي الى خدمة نظام سوهارتو الذي سعى الى نهضة بلاده اقتصاديا، وقد زين البعض لسوهارتو ان العائق الذي يقف امام نهضة اندونيسيا هو الدين، لذلك لما ظهرت الافكار الليبرالية مثل افكار نور خالص، وجد النظام فيه كم قدم لسوهارتو هدية على طبق من ذهب. فقد اراد نور خالص ابعاد الدين عن السياسة فهو يرى ان السلطة تستخدم العقل والفكر لإصلاح حال الامة اما الدين فهو امر شخصي لا علاقة له بالدولة لذا يجب الفصل بينهما.

## الليبرالية الاقتصادية

بدأت الحكومة الاندونيسية خطوات تحرير الاقتصاد منذ عام 1966م ، واستندت في ذلك الى جماعة التكنوقراط الذي تلقوا تعليمهم في الغرب، وكان على راسهم رئيس المجلس الوطني للتنمية والتخطيط ما بين (1967-1983م)، وهو واحد من جماعة كان يطلق عليهم جماعة (بركلي) الذين كانوا قد تخرجوا من جامعة بركلي الامريكية ، وهدفت هذه العصابة الى تأهيل اندونيسيا للتعاطي مع اقتصاد مفتوح يتخذ من الاستثمار علامة ليبرالية تميز النام الجديد عن غيره ، وقد كانت هذه العصابة الليبرالية ناجحة فيما يتعلق بالسياسة المالية والنقدية ؛ فقد اسهمت في تخفيض التضخم من 636% عام 1966م الى 9% عام 1970م ، مما عزز ثقة سوهارتو بها وبحلولها الليبرالية في القضايا الاقتصادية .

لا شك ان هذا النجاح الكمي قد اضفى على الليبرالية بعدا وطنيا لان القادة الاندونيسيين شعروا بان السياسات الاقتصادية الكلية قد انت اكلاها ، فشرعوا في تكثيف عملية الاستثمار الاجنبي الذي بلغ 83 مليون دولار خلال سنتين وارتفع الى 271 مليون دولار عام 1972م اذ عد صناع القرار الاقتصادي ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعزز من هذه السياسات الليبرالية وينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي في البلاد الذي بلغ 10.9% عام 1986م ، وشكل النفط سندا ماديا لاستن والادخار ، مرار نجاح مسيرة السياسات الليبرالية في اندونيسيا الى جانب وفرة عنصر العمل الرخيص، واحلال الواردات، والاقراض .

بعد الازمة النفطية عام 1986م زادت وتيرة تحرير الاقتصاد الاندونيسي، ومن ثم اتخذها التكنوقراط فرصة لتحرير التجارة، ونظام الاستيراد، وإطلاق القروض، وقد عدوا الازمة النفطية هذه بمثابة نعمة فرفعوا شعارهم العملي (اوقات عصيبة لصنع سياسات جيدة). هؤلاء التكنوقراط هم خريجو جامعة هارفرد ، حيث اطلق عليهم اسم (جماعة هارفرد) ، وقد اعتمدت هذه الجماعة على خبراء اجانب عملوا مباشرة مع وزارتي المالية والتجارة لإعادة هيكلة الاقتصاد، وقد افضى هذا التعاون الليبرالي المحلي والعالمي الى تقدم اقتصاد اندونيسيا واصلاح الاقتصاد الجزئي ، وحدث تطور في القطاع الصناعي والتكنولوجيا العالية ، ونمو القطاع الخاص اذ بلغ متوسط النمو السنوي 6.7% في المدة (1987-1992م) وعملت الاسواق بلا قيود من غير مراقبة الدولة ، لا سيما مع اقبال الشركات الكبرى على الاستثمار في اندونيسيا بطرق ليبرالية غير مشروعة ، فبعد اجتماع لرؤساء دول وحكومات منظمة التعاون الاقتصادي الاسيوي -الباسفيكي (آبيك) في جاكرتا عام 1994م شجع الرئيس الاميركي الاسبق الشركات الامريكية على المجئ الى اندونيسيا ، واستجابت شركات كثيرة وعلى الاغلب تحت شروط مغرية .

لقد اعتمد عهد سوهارتو على الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل مفرط ووفر الحماية خاصة للصناعات المنتجة، وقد استفادت هذه الصناعات التي يديرها القطاع الخاص من الايدي العاملة الرخيصة، في الوقت الذي ضلت فيه حكومة سوهارتو تعتمد على عائدات النفط في تمويل البنية التحتية لجلب الاستثمار الخارجي، لكن انهيار سوق النفط منتصف ثمانينات القرن الماضي كشف عن ضعف الاقتصاد الاندونيسي لاعتماده على الاستثمار الاجنبي بشكل مفرط. فضلا عن التسهيلات التي يلقاها هذا الاستثمار كالإعفاء من الضرائب لا سيما في الصناعات الاستراتيجية، مما فرض على الحكومة اعادة تقييم سياستها الاقتصادية وادخال اصلاحات جديدة، وعدت وجودها المكثف في ادارة الاقتصاد ليس عملا اقتصاديا، ورات ان السوق - وليس الحكومة - بإمكانه ان يزيد من تعزيز الصادرات التي تجلب العملة الصعبة للبلد. كانت الاصلاحات الاقتصادية تشمل تغييرات في السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي ويمكن التنبؤ بها في اوضاع الاقتصاد الكلي، وهذه الاصلاحات تكون عبر زيادة كفاءة الموارد وزيادة الادخار والاستثمار. لقد باتت سياسة الاقتصاد الكلي واحدة من العوامل القوية في التوجه الجديد لسوهارتو. لكن افاد الصينيون الإندونيسيون الى جانب عائلة سوهارتو من معظم العائدات التي جلبها النمو الاقتصادي مما زاد من النفوت في توزيع الدخل ونقشت اللامساواة وانتشر الفقر ، لا سيما وان الغالبية العظمى من الإندونيسيين يعتمدون على الزراعة او القطاع غير الرسمي من التجارة الصغيرة ، وذلك لان برامج الحكومة وعائداتها من النفط لم تكن كافية لمساعدة الإندونيسيين اصحاب الارض ، مما جعل اندونيسيا تحتل المرتبة الاولى عام 1990م في تلقي المعلومات الرسمية ، فبعد اعادة جدولة الديون تدفقت على إندونيسيا مساعدات كبرى بناء على نية حسنة اتجاه الحكومة الإندونيسية الجديدة ، وقد اثارت هذه المساعدات قلق الإندونيسيين من هيمنة المؤسسات الاجنبية والاقلية الصينية على ثروات البلاد الطبيعية، فقد ظهرت انها سياسات ليبرالية مفضوحة غطى عليها الفساد، فكاكت بذلك تتجه باقتصاد اندونيسيا نحو مستقبل غامض .

لقد خلفت الليبرالية وراءها بلدا فقيرا لاسيما وان قبل الازمة الاسيوية كان لدى اندونيسيا عدد أكبر من الفقراء تجاوز عددهم 22 مليون. فحسب اتجاهات الفقر وعدم المساواة خلال الفترات الثلاث من الليبرالية ، نجد ، في فترة التحرير الاولى (1984 - 1990 ) قد انخفض معدل الفقر بنسبة 6% ( من 29,5% الى 23,4% في 1990 ) " بينما اللامساواة أو التفاوت قد انخفض قليلا جدا من 0.33 الى 0,321 ؛ في مرحلة التحرير الثانية انخفض الفقر بنسبة 6% ، على الرغم من زيادة التفاوت بشكل ملحوظ الى 0,355 عام 1996 ؛ لكن في فترة الازمة المالية زاد معدل الفقر من 17,6% الى 23,4% ، ثم شهد انخفاضا ولكن التفاوت مازال مستمر " فضلا عن حصول انخفاض حاد في سعر الصرف، وانهيار القطاع المالي، وافلاس الشركات، والحاق الضرر بالأسر ذات الدخل المنخفض، وفقدان الوظائف نتيجة

هروب الاستثمار، وزيادة الاسعار بسبب الانخفاضات الكبرى في اسعار الصرف والزيادة في التعريفات الجمركية العامة والضرائب غير المباشرة . وقد اعقبت هذه الازمة اصلاحات اقتصادية ليبرالية فرضها صندوق النقد الدولي لم تكن ملائمة للبيئة الاقتصادية المأزومة، اذ ان هذه الاصلاحات ستقضي الى زيادة عجز الصادرات والاعتماد على الاستثمار الاجنبي المباشر، وتهميش بعض الصناعات المهمة للمجتمع الفقير، وسوء توزيع الدخل، وغياب العدالة المالية والضريبية.

---

المراجع المعتمدة في اعداد المحاضرة

- سوهارتو: ثلاثة عقود من الحكم الشمولي، الجزيرة، 2008/1/6: <https://www.aljazeera.net>
- اندونيسيا في عهد سوهارتو، 2019/4/15: <https://uomustansiriyah.edu.iq>
- اندونيسيا: ديمقراطية ناشئة، مجلة البيان: <https://www.albayan.com.uk>article2>